Environment, Society and Business Review (ESBR) Vol. 1, No. 1 (February 2026) | pp. 234-240 |
ISSN: 3152-8716 https://doi.org/10.66776/ESBR.2026.1.1.234-240

الذكاء الاصطناعي في التحكيم التجاري العربي: مستقبل واعد بخطى حذرة

Artificial Intelligence in Arab Commercial Arbitration: A Promising Future with Cautious Steps

Nader Al-Shammari

Founder, Artificial Intelligence Association | Certified Arbitrator
Corresponding author: [nader.alshammari@hotmail.com]

Article type: Review
Received: 05 November 2025 | Accepted: 20 March 2026 | Published online: 20 April 2026

Abstract

The landscape of commercial arbitration in the Arab world is undergoing a profound transformation driven by digital innovation and artificial intelligence (AI). This review study adopts a descriptive-analytical methodology to examine the current state and future trajectory of Arab commercial arbitration in the context of the digital revolution. Drawing on legislative and institutional developments across the region and statistical data from regional and international arbitration centers, the study traces the evolution of arbitration from a foundational legal mechanism rooted in Islamic jurisprudence to a strategic driver of investment attraction. The paper analyzes key AI-enabled opportunities—including document analysis, intelligent legal research, predictive analytics, and procedural automation—as identified in the CIArb Guide to Using Artificial Intelligence in Arbitration (2025) and the SVAMC Guidelines (2024). It further examines pioneering regional initiatives, particularly in Saudi Arabia, where partnerships between arbitration centers and national AI bodies are advancing integrated digital arbitration platforms. The study identifies critical challenges including algorithmic bias, data confidentiality, cybersecurity risks, and the professional readiness of legal practitioners. The findings underscore that while AI offers transformative efficiency gains, the irreplaceable role of human judgment in decision-making, evidence evaluation, and legal interpretation must be preserved. A balanced, ethics-driven integration of AI guided by international best practices is essential for Arab commercial arbitration to maintain its competitive global standing.

Keywords: *artificial intelligence; commercial arbitration; Arab world; dispute resolution; legal technology; digital transformation*

الملخص

يشهد مشهد التحكيم التجاري في العالم العربي تحولاً جوهرياً تدفعه الثورة الرقمية وتقنيات الذكاء الاصطناعي. تعتمد هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لاستقراء واقع ومستقبل التحكيم التجاري العربي في ظل هذه الثورة، وترتكز على تتبع التطور التشريعي والمؤسسي للمنطقة وتحليل البيانات الإحصائية الصادرة عن مراكز التحكيم الإقليمية والدولية. تستعرض الدراسة فرص دمج الذكاء الاصطناعي في مراحل التحكيم وفق إرشادات CIArb (2025) ودليل SVAMC (2024)، كما تتناول المبادرات الرائدة في المنطقة ولا سيما في المملكة العربية السعودية. وتخلص إلى أن الذكاء الاصطناعي أداة مساعدة فعالة لا تغني عن دور الإنسان في تقدير الأدلة وتفسير القانون واتخاذ القرارات النهائية، مما يعزز ضرورة دمجه بصورة مسؤولة ومتوازنة وفق معايير دولية راسخة.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي; التحكيم التجاري; الوطن العربي; فض النزاعات; تكنولوجيا قانونية; التحول الرقمي

منهجية الدراسة وآلية البحث

تعتمد هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لاستقراء واقع ومستقبل التحكيم التجاري العربي في ظل الثورة الرقمية. ترتكز آلية البحث على تتبع التطور التشريعي والمؤسسي للمنطقة، مع تحليل البيانات الإحصائية الصادرة عن مراكز التحكيم الإقليمية والدولية لرصد اتجاهات النمو وتدفق القضايا. كما تنطلق الدراسة من إطار مفاهيمي يؤصل للتحكيم كركيزة شرعية ونظامية راسخة في الفقه الإسلامي والمنظومات القانونية المعاصرة، متناولة أهميته كمحفز استراتيجي لجذب الاستثمارات، كما تستعرض الدراسة المبادرات التقنية الراهنة وتقيس مدى مواءمتها مع المعايير الدولية واللوائح الإرشادية مثل إرشادات SVAMC ودليل CIArb 2025، وصولاً إلى تقييم الفرص والتحديات المرتبطة بدمج الذكاء الاصطناعي كأداة مساعدة لتعزيز كفاءة العدالة الناجزة، مع الحفاظ على الدور المحوري والأخلاقي للعنصر البشري في اتخاذ القرار.

أولاً: الإطار المفاهيمي والأهمية الاقتصادية للتحكيم

يُعدّ التحكيم التجاري ركيزة أساسية ضمن منظومة فض المنازعات في الفقه الإسلامي، حيث اتسم بكونه أداة ذات فعالية لتسوية الخلافات، قائمة على قواعد راسخة أمتد أثرها إلى المنظومات القانونية العربية المعاصرة، ولم يقتصر دور التحكيم على كونه مجرد آلية لحسم النزاعات، بل تجاوزه ليصبح مؤشرًا حيويًا للتقدم الاقتصادي ومحفزًا استراتيجيًا لجذب الاستثمارات، فالبيئات الاقتصادية التي توفر نظامًا تحكيميًا يتميز بالكفاءة والموثوقية تكتسب ميزة تنافسية كبرى في استقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، حيث تضمن هذه البيئة حماية المصالح والحقوق وتعزز مبادئ العدالة الناجزة، متجاوزةً التحديات المرتبطة بالمسارات الأخرى.

ثانياً: التطور التشريعي والانضمام للاتفاقيات الدولية

شهدت العقود الأخيرة تحولًا نوعيًا في المشهد التحكيمي بالدول العربية، تميز بالانتقال من مستوى الاعتراف بالتحكيم إلى تبني تشريعات حديثة تتماشى مع المبادئ المعيارية للقانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي (UNCITRAL Model Law) الصادر عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL, 2006)، ومن أبرز الأمثلة على ذلك مصر (عام 1994)، البحرين (عام 1994)، الأردن، المغرب، عُمان، تونس، والمملكة العربية السعودية (عام 2012)، هذا التوجه نحو القانون النموذجي وفر إطاراً قانونياً يشجع على التحكيم ويسهل الاعتراف وتنفيذ الأحكام التحكيمية، بالإضافة إلى الانضمام الواسع النطاق للاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ك "اتفاقية نيويورك لعام 1958 بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها" (United Nations, 1958).

ثالثاً: الخريطة المؤسسية لمراكز التحكيم في المنطقة العربية

منذ أواخر السبعينيات، بدأت تظهر مراكز تحكيم متخصصة في المنطقة، وفرت بيئة مؤسسية لتسوية المنازعات، مدفوعة بالنمو الكبير في عدد القضايا وقيمتها ومنها على سبيل المثال لا الحصر المركز الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي بالقاهرة (CRCICA) الذي تأسس عام 1979 (Cairo Regional Centre for International Commercial Arbitration [CRCICA], n.d.) و يعد من أقدم وأبرز مراكز التحكيم في المنطقة، ويوفر إطاراً مؤسسيًا فعال وموثوق لحل النزاعات، ويعمل على نشر وتعزيز ثقافة التحكيم، و له تاريخ طويل في إدارة النزاعات الدولية والإقليمية، ومركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (GCC Commercial Arbitration Centre)، الذي يعمل على تسوية المنازعات التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي، ومركز دبي للتحكيم الدولي (DIAC) الذي يُعد من المؤسسات الرائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، و شهد تطورات كبيرة مؤخراً، بما في ذلك دمج بعض مراكز التحكيم الأخرى ليصبح بذلك المركز الرئيسي للتحكيم في دبي، و يتمتع بقواعد تحكيم حديثة ومرونة في إجراءاته، والمركز السعودي للتحكيم التجاري (SCCA) الذي تأسس عام 2014 في المملكة العربية السعودية (Saudi Center for Commercial Arbitration [SCCA], n.d.)، ومثل نقلة نوعية في بيئة التحكيم بالمملكة العربية السعودية، و يعتمد المركز على أحدث القواعد والممارسات الدولية، وشهد نمواً كبيراً في قيمة وعدد القضايا، ويعتبر داعماً قوياً لبيئة الاستثمار في المملكة، ومركز قطر الدولي للتوفيق والتحكيم (QICCA)، و مركز الشارقة للتحكيم التجاري الدولي (Tahkeem)، والمركز الدولي الإسلامي للصلح والتحكيم (IICRA) المتخصص في المنازعات المالية الإسلامية، وغيرها من المراكز في دول مثل الأردن، لبنان، وعمان، وتتجه هذه

المراكز بشكل متزايد نحو تبني أساليب حديثة مثل التحكيم الإلكتروني (Online Dispute Resolution) وزيادة الشفافية، مما يعزز مكانة التحكيم في المنطقة كبديل فعال للمسارات التقليدية.

رابعاً: مؤشرات النمو في القطاعات الاقتصادية

ذكرنا سابقاً أن هذا التطور جاء نتيجة للنمو الكبير في عدد القضايا، والقيم المالية لها، مدفوعاً بزيادة الاستثمارات الأجنبية والمحلية في المنطقة، والتوسع في التجارة الدولية، والإلكترونية، وتشير الإحصائيات الصادرة عن بعض مراكز التحكيم الدولية والإقليمية إلى تزايد مستمر في عدد القضايا التي تكون أطرافها من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، على سبيل المثال، احتلت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر مراتب متقدمة عالمياً في عدد الأطراف المشاركة في التحكيم بغرفة التجارة الدولية (ICC) في السنوات الأخيرة، كما أن التحكيم لم يعد مقتصراً على قطاعات معينة (مثل النفط والغاز)، بل امتد ليشمل قطاعات متنوعة مثل الإنشاءات والهندسة، المصارف والتمويل، العقارات، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والسياحة والضيافة، ويعتبر قطاع الإنشاءات والهندسة من أبرز القطاعات التي تولد قضايا تحكيمية في المنطقة، مما دفع الجهات ذات الصلة إلى إنشاء مراكز متخصصة في قضايا التحكيم الهندسي.

خامساً: تحليل القيم المالية والمطالبات التحكيمية

تكشف القراءة التحليلية للمطالبات المالية عن قضايا ذات قيم مالية كبيرة، بما يعكس ويتناسب مع حجم الاستثمارات والمشاريع، حيث أعلن مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2022 عن تسجيل نزاع بقيمة 41 مليون دولار أمريكي (GCC Commercial Arbitration Centre, 2022). كما يشهد المركز السعودي للتحكيم التجاري (SCCA) تزايداً في عدد القضايا وقيمتها، حيث تجاوز إجمالي المطالبات المسجلة لديه 1.01 مليار دولار أمريكي بين أكتوبر 2016 وأبريل 2022، وبلغ عدد القضايا الجديدة في عام 2024 (73 قضية تحكيمية) بزيادة 27 قضية عن العام السابق (SCCA, 2024).

سادساً: مرحلة التحول الرقمي وأتمتة الإجراءات

لم تقتصر الخطوات التشريعية والمؤسسية لمواكبة هذه التحولات والمعطيات على تعزيز الإطار القانوني وحده إنما تطورت لتشمل تبني التحول الرقمي (Digital Transformation) في مراحل العملية التحكيمية، من إيداع طلبات التحكيم والمذكرات القانونية إلكترونيًا، مرورًا بعقد جلسات الاستماع عن بُعد عبر منصات مؤمّنة، وصولاً إلى إصدار الأحكام التحكيمية وتوقيعها رقميًا، حيث أضحى الاندماج التكنولوجي جزءًا لا يتجزأ من الممارسة التحكيمية في المنطقة، هذا التطور ساهم بشكل ملموس في تعزيز الكفاءة الإجرائية، وخفض التكاليف التشغيلية، وتوسيع نطاق الوصول إلى العدالة التحكيمية، ولعل آخر هذه التطورات تمثل في إطلاق المركز السعودي للتحكيم التجاري خدمة التوقيع الرقمي لتوقيع أحكام التحكيم إلكترونيا في أواخر يوليو من عام 2025 (SCCA, 2025).

سابعاً: دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي (مرحلة الابتكار)

يمثل هذا التطور الإلكتروني، الذي يمكن اعتباره المرحلة الثانية بعد مرحلتي التأسيس والتشريع لمراكز التحكيم، مدخلاً حاسماً نحو مرحلة تالية أكثر ابتكاراً تتمثل في دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence – AI) كقفزة نوعية في هذا المجال، فمع التمكن من رقمنة الإجراءات التحكيمية بشكل واسع، باتت هناك فرصة سانحة لاستغلال القدرات التحليلية للذكاء الاصطناعي في معالجة البيانات الضخمة (Big Data Analytics)، تعزيز عمليات البحث القانوني الدقيق (Legal Research)، أتمتة المهام الإدارية الروتينية، وحتى بناء نماذج تنبؤية لنتائج النزاعات المحتملة، هذا التكامل من شأنه أن يعزز سرعة، ودقة، وفعالية إجراءات التحكيم إلى مستويات غير مسبوقة، وإن استكشاف هذه الإمكانيات الواعدة وتطبيقها بمنهجية علمية يمثل الخطوة الإستراتيجية التالية لضمان بقاء التحكيم التجاري في الوطن العربي في صدارة التطورات العالمية، مما يدعم مكانة التحكيم كأداة لا غنى عنها لتعزيز بيئة أعمال مزدهرة ومبتكرة.

ثامناً: المخاوف المهنية وتحديات العنصر البشري

رغم أن هذا البحث يناقش الفرص الواعدة، ومستقبل استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم التجاري، والمكتسبات المتوقعة من الاستعانة به في هذا المجال، يجب التأكيد على الدور المحوري للعنصر البشري في هذه العملية، والمسؤولية الكاملة والأخلاقية عن الأخطاء واللبس الذي قد يحصل باستخدام هذه الأدوات المساعدة،

من قبل المحكمين والمحامين، الذين يتحملون في واقع الأمر المسؤولية في اتخاذ القرارات النهائية، وتقدير الأدلة، وتفسير القانون، حيث يرصد المتابعون عدد من الأخطاء الشائعة في هذه العملية مثل خلط الأدلة وعدم دقة أسماء الأفراد والكيانات بسبب التشابه أحيانا أو غيرها من الأسباب، مما يؤدي إلى خلل في عملية التحكيم، وبحسب استطلاع أجرته شركة FTI Consulting شمل حوالي 100 محامٍ ومحكم ووسيط وممارس قانوني آخر في جميع أنحاء العالم فإن الأمر لا يخلو من إعتراضاتٌ على استخدام الذكاء الاصطناعي في الأوساط القانونية بشكل عام، رغم اتساع نطاق تطبيقاته واستخداماته في خدمات حلّ النزاعات، وأيضاً مخاوف من اقتصار استخدامه على مهامٍ أساسية فقط، تُفوت على الممارسين القانونيون فرصًا لتطوير تطبيقاتٍ أكثر جدوى تُحسّن ممارساتهم بشكل أكثر كفاءة، كما يُشير الاستطلاع إلى أن عموم المحامين لا يعرفون أدوات الذكاء الاصطناعي. وكلما زاد هذا الجهل، زادت مخاوفهم بشأن دقة النتائج واتساقها، واعتمادهم المفرط على هذه التكنولوجيا (FTI Consulting, n.d).

تاسعاً: اتجاهات التبني العالمي للذكاء الاصطناعي في القانون

تؤكد المؤشرات الدولية تسارعاً مطرداً في وتيرة التبني المهني للتقنيات الحديثة داخل الأوساط القانونية، فبعد ستة أشهر فقط من إطلاق OpenAI لنسختها الأولى من ChatGPT، وجد استطلاع رأي أجراه معهد تومسون رويترز أن 3% من المحامين وموظفي شركات المحاماة الذين شملهم الاستطلاع أفادوا بأن شركاتهم تستخدم الذكاء الاصطناعي في ذلك الوقت، بينما أكد ثلثهم أن شركاتهم تدرس بالفعل ذلك (Thomson Reuters Institute, 2023). كما كشف استطلاع رأي لمجلة The American Lawyer شمل جميع مكاتب المحاماة المدرجة ضمن قائمة "Am Law 100" أن ما لا يقل عن 41 شركة من بين أعلى الشركات ربحية في الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم هذه التكنولوجيا الناشئة، ويتفق قادة هذه الشركات بالإجماع على أن الذكاء الاصطناعي التوليدي سيجعل العمليات القانونية أكثر كفاءة (The American Lawyer, 2024).

عاشراً: الفرص والمكتسبات في ضوء الأطر الإرشادية لـ (CIArb 2025)

بحسب دليل CIArb (2025) لاستخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم والذي يجمع بين التشجيع على الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي والتنبيه إلى مخاطره، في محاولة إيجابية نحو تحقيق التوازن المطلوب حتماً في هذه المرحلة فإن فرص دمج الذكاء الاصطناعي في عملية التحكيم التجاري تتعدد عبر الاستفادة منه في عددً من مراحل عملية التحكيم مثل تحليل المستندات والأدلة (Document Review and E-Discovery) من خلال الكشف عن المستندات ذات الصلة، وتنظيم وتصنيف الأدلة، كما يمكن له المساعدة في عملية البحث القانوني الذكي (Intelligent Legal Research) باستخدام التحليل والمقارنة، كما يدعم الذكاء الاصطناعي فرص تقديم دعم الاستراتيجيات التنبؤية (Predictive Analytics) من خلال تقديم بناء نماذج إحصائية للتنبؤ بالنتائج المحتملة للنزاع وذلك عبر تحليل البيانات التاريخية للنزاعات ذات الصلة والمشابهة من أجل تحديد أفضل الخيارات المتاحة لجميع الأطراف، إضافة إلى أتمتة المهام الإجرائية والإدارية (Chartered Institute of Arbitrators [CIArb], 2025).

الحادي عشر: الكفاءة الاقتصادية وتكافؤ الفرص

أثبت دمج قدرات الذكاء الاصطناعي على تحقيق مكتسبات جوهرية للتحكيم التجاري، أبرزها الكفاءة وتقليل التكلفة، عبر أتمتة تحليل المستندات المعقدة والبحث القانوني، مما يوفر جهودًا وموارد ضخمة، خاصة في القضايا ذات الحجم الكبير من البيانات. وهذا ما تؤكده توقعات المهنيين القانونيين، حيث يشير استطلاع White & Case – Queen Mary إلى أن 91% منهم يتوقعون اعتماد الذكاء الاصطناعي لأغراض البحث وتحليل البيانات خلال السنوات الخمس القادمة (White & Case LLP – Queen Mary University of London, 2021). كما يسهم الذكاء الاصطناعي في تعزيز الدقة وتكافؤ الفرص من خلال تقليل الأخطاء البشرية وتوفير أدوات تحليلية متطورة لجميع الأطراف، إضافة إلى دعم الاستراتيجيات التنبؤية واتخاذ القرار عبر تحليل أنماط النزاعات ونتائجها السابقة، مما يمكن الأطراف من تقييم موقفهم بشكل أكثر وضوحاً.

الثاني عشر: المبادرات الريادية في المملكة العربية السعودية

يعد الإقرار بالتحول أمراً شبه حتمي في ظل النمو الاقتصادي المتسارع والتوجهات الحكومية نحو الرقمنة (مثل رؤية 2030 في السعودية) واعتبار دمج الذكاء الاصطناعي هو الخطوة المنطقية التالية في تطور التحكيم التجاري العربي بعد نجاح عملية التحول الرقمي، وقد بادرت المملكة العربية السعودية باعتبارها محوراً رئيسياً

ISSN: 3152-8716 https://doi.org/10.66776/ESBR.2026.1.1.234-240

للنمو المستقبلي في النزاعات التحكيمية بحسب تقرير MENA Arbitration Survey 2024 الصادر عن مركز JURIS (JURIS, 2024) إلى تبني تجارب ومبادرات رائدة نحو دمج الذكاء الاصطناعي في قطاع التحكيم حيث أعلن المركز الإقليمي للتحكيم التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي – مكتب السعودية في أواخر العام 2023 عن شراكة استراتيجية مع الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) لتطوير منصة تحكيم رقمية متكاملة تستفيد من الذكاء الاصطناعي في تحليل الوثائق القانونية الضخمة، واستخلاص السوابق القضائية والتحكيمية ذات الصلة، وتقديم توصيات أولية للمحكمين (International Academy for Mediation and Arbitration [IAMA], n.d). وأطلقت الهيئة السعودية للمحامين بالتعاون مع وزارة العدل مبادرة منصة (مستشار ذكاء قانوني) تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي لتقديم توصيات قانونية أولية للمواطنين والشركات. ويجري العمل حاليًا على تكييف وتطوير نموذج مشابه يمكن استخدامه بفعالية في بيئة التحكيم، لا سيما في النزاعات التجارية المحلية والنزاعات العقارية.

الثالث عشر: المشروع العربي للتحكيم المعاصر الذكي

يبرز على المستوى العربي "المشروع العربي للتحكيم المعاصر الذكي" كمبادرة تعاونية واعدة بهذا الخصوص تضم مجموعة من المراكز والاتحادات والنقابات والمؤسسات التحكيمية والقانونية من عدة دول عربية (مثل مصر وفلسطين وغيرها) ويهدف المشروع إلى رقمنة وتطوير البنية القانونية للتحكيم، واستخدام التقنيات الحديثة بما ذلك توظيف ودمج الذكاء الاصطناعي في مراحل التحكيم منها على سبيل المثال توليد محاضر الجلسات، وتحليل المستندات والأدلة (International Federation of the Arab Project for Intelligent Arbitration [IFAPIA], n.d).

الرابع عشر: التحديات الأمنية والأخلاقية (SVAMC 2024)

يصاحب هذه التطورات جملة من التحديات تفرض توجيه نظرة واقعية للتحديات المحورية التي تتطلب معالجة حكيمة ومسؤولة للجوانب الأمنية والأخلاقية المرتبطة بهذه العملية وتأتي في صدارتها ضمان الثقة والحياد في خوارزميات الذكاء الاصطناعي لتجنب أي تأثير محتمل على نزاهة عملية التحكيم، وكما هو الحال مع قضايا السرية وأمن البيانات التي تظل غاية في الأهمية وأحد أسس نجاح هذا التحول مما يستدعي استثمارات مكثفة في البنية التحتية لضمان الأمن السيبراني لحماية البيانات من أي تدخل أو وصول غير مشروع. وفي هذا الإطار، أصدرت إرشادات SVAMC (2024) مجموعة متكاملة من المبادئ التي تهدف إلى تنظيم الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي في مجال التحكيم، حيث أكدت أن على الأطراف والممثلين القانونيين واجب الكفاءة في فهم حدود هذه الأدوات ومراجعة مخرجاتها بعناية قبل تقديمها في أي إجراء (Silicon Valley Arbitration & Mediation Center [SVAMC], 2024). وشددت الإرشادات على أن السرية عنصر أساسي لا يمكن التهاون فيه، مما يفرض اختيار أدوات موثوقة تضمن حماية البيانات الحساسة وعدم تسريبها. كما أوضحت أن النزاهة يجب أن تكون معيارًا حاكمًا، بحيث يُحظر استخدام الذكاء الاصطناعي لتزييف أو تحريف الأدلة أو إنتاج بيانات مضللة. وتضيف هذه الإرشادات بعدًا مهمًا يتمثل في تعزيز الشفافية والعدالة، بما يوازن بين الاستفادة من القدرات التقنية الكبيرة لهذه الأدوات والحفاظ على القيم الجوهرية التي يقوم عليها التحكيم الدولي.

الخلاصة والتوصيات

يتجلى لنا في الختام، أن مسيرة التحكيم التجاري في الوطن العربي قد قطعت أشواطًا واسعة، من ترسيخ أطرها القانونية والمؤسسية إلى تبني التحول الرقمي، وصولاً إلى استشراف آفاق دمج الذكاء الاصطناعي. إن هذا التطور، وإن كان يعد قفزة نوعية نحو الكفاءة والدقة والسرعة، إلا أنه يؤكد في الوقت ذاته على الدور المحوري الذي لا يمكن الاستغناء عنه للعنصر البشري، فالذكاء الاصطناعي بكل ما يحمله من قدرات تحليلية وتنبؤية، يبقى أداة مساعدة تتطلب توجيهًا وإشرافًا بشريًا دقيقًا، من قبل المحكمين والمحامين، بخبراتهم المتراكمة وفهمهم العميق للسياقات القانونية والأخلاقية، هم وحدهم من يمتلكون القدرة على تقدير الأدلة، وتفسير القوانين، واتخاذ القرارات النهائية التي تحقق العدالة والنزاهة، لذا فإن ضمان نجاح هذه المرحلة الجديدة يكمن في التزامنا بدورنا مع التركيز على بناء الثقة، وصيانة حياد الخوارزميات، وتوفير بنية تحتية آمنة للبيانات. بهذه الرؤية المتكاملة، التي تجمع بين قوة التكنولوجيا وحكمة العقل البشري، وسيظل التحكيم التجاري في الوطن العربي ركيزة للنمو ومحفزًا للابتكار، مع الحفاظ على جوهره كآلية لفض النزاعات وإرساء قيم العدالة والنزاهة. وتجدر الإشارة إلى أن تكامل جهود البحث العلمي والتطبيق المؤسسي يظل حجر الزاوية الذي يضمن ريادة المنطقة العربية في مجالات التحكيم لاسيما مع دمج التقنيات الحديثة. وفي هذا السياق، تبرز أهمية التعاون المؤسسي والأكاديمي كضرورة حتمية لمواكبة التجارب الدولية وتعزيز مسار البحث والتطوير في المؤسسات العربية، والاستفادة من التجارب وترسيخ الممارسات المبنية على الأدلة

المتخصصة وتأتي المؤتمرات العربية في هذا الإطار بمثابة جسر استراتيجي يربط بين الممارسات الإقليمية والمعايير العالمية، للتأكيد على الالتزام بترسيخ مكانة المنطقة على خريطة التحكيم العالمية.

References

Cairo Regional Centre for International Commercial Arbitration (CRCICA). (n.d.). About CRCICA. CRCICA. Retrieved from https://crcica.org/

Chartered Institute of Arbitrators (CIArb). (2025). Guideline on the use of AI in arbitration (updated September 2025). CIArb. Retrieved from https://www.ciarb.org/media/bpndtcgu/guideline-on-the-use-of-ai-in-arbitration_updated-sept-2025.pdf

FTI Consulting. (n.d.). Power of AI: Navigating paradigm shift in dispute resolution services. FTI Consulting. Retrieved from https://www.fticonsulting.com/insights/reports/power-ai-navigating-paradigm-shift-dispute-resolution-services

GCC Commercial Arbitration Centre. (2022). Annual report 2022. GCC Commercial Arbitration Centre. Retrieved from https://www.gcccac.org/

International Academy for Mediation and Arbitration (IAMA). (n.d.). Official publications and articles. IAMA. Retrieved from https://iamaeg.net/

International Federation of the Arab Project for Intelligent Arbitration (IFAPIA). (n.d.). Official publications. IFAPIA.

JURIS. (2024). MENA arbitration survey 2024. JURIS Centre for Dispute Resolution.

Saudi Center for Commercial Arbitration (SCCA). (n.d.). About SCCA. SCCA. Retrieved from https://sadr.org/

Saudi Center for Commercial Arbitration (SCCA). (2024). Annual statistics report 2024. SCCA. Retrieved from https://sadr.org/

Saudi Center for Commercial Arbitration (SCCA). (2025). Digital signature service for arbitral awards [Press release]. SCCA. Retrieved from https://sadr.org/

Silicon Valley Arbitration & Mediation Center (SVAMC). (2024). Guidelines on the use of artificial intelligence in arbitration (1st ed.). SVAMC. Retrieved from https://svamc.org/wp-content/uploads/SVAMC-AI-Guidelines-First-Edition.pdf

The American Lawyer. (2024, January 29). We asked every Am Law 100 firm how they're using gen AI—here's what we learned. ALM Media. Retrieved from https://www.law.com/americanlawyer/2024/01/29/we-asked-every-am-law-100-firm-how-theyre-using-gen-ai-heres-what-we-learned/

Thomson Reuters Institute. (2023). ChatGPT and generative AI within law firms. Thomson Reuters. Retrieved from https://www.thomsonreuters.com/en-us/posts/legal/chatgpt-generative-ai-in-law-firms/

United Nations. (1958). Convention on the recognition and enforcement of foreign arbitral awards (New York Convention). United Nations. https://doi.org/10.18356/9789210545792

United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL). (2006). UNCITRAL model law on international commercial arbitration 1985: With amendments as adopted in 2006. United Nations. https://doi.org/10.18356/bed62f72-en

White & Case LLP & Queen Mary University of London. (2021). 2021 international arbitration survey: Adapting arbitration to a changing world. Queen Mary University of London. Retrieved from https://arbitration.qmul.ac.uk/media/arbitration/docs/LON0320037-QMUL-International-Arbitration-Survey-2021_19_WEB.pdf